الأنباء
الخميس 12 سبتمبر 2013

سألت العبدالله عن وجود خطة تنفيذية لمعالجة المشكلة

الهاشم: لماذا لم تتعاون وزارات الدولة مع «الداخلية» للقضاء على الازدحام المروري؟

تقدمت النائبة صفاء الهاشم بسؤال إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد العبدالله قالت في مقدمته: نشرت وسائل الاعلام ما يلي: «اتهمت وزارة الداخلية وزارات الدولة المختلفة والاجهزة الحكومية بافشال خطط الادارة العامة للمرور للقضاء على ازدحام الطرق والشوارع والاختناقات المرورية، ان وزارة الداخلية كانت ومازالت تراسل الجهات الحكومية وعلى رأسها ديوان الخدمة المدنية ومنذ عام 2005 ولغاية «العام الحالي» للعمل على تحديد مواعيد العمل لثلاث مجموعات تحوي اسماء الوزارات والاجهزة الحكومية حتى يمكن تفادي الاختناقات المرورية وازدحامات الطرق مع بدء العام الدراسي ولكن هناك تقاعس من هذه الاجهزة وعدم الرد على الكتب الرسمية المرسلة من وزارة الداخلية وهو ما يؤدي الى افشال خطط الادارة العامة خلال السنوات الماضية فتحدث الازدحامات والاختناقات المرورية مع بدء العام الدراسي كون مواعيد دوام الجهات الرسمية موحدا في البداية والنهاية، وان آخر كتاب جرى ارساله لديوان الخدمة المدنية التي تشرف على كل الاجهزة الرسمية والوزارات كان بتاريخ 28 من الشهر الماضي، حيث خاطب وكيل وزارة الداخلية الفريق غازي العمر رئيس ديوان الخدمة المدنية وطالب من خلال هذا الكتاب بتطبيق قرار التفاوت في مواعيد الدوام الرسمي لوزارات الدولة والجهات الحكومية وامكانية تحديد موعد لعقد اجتماع مع الوكيل المساعد لشؤون المرور اللواء عبدالفتاح العلي للتباحث حول تطبيق قرار تفاوت مواعيد الدوام الرسمي وتنفيذ الخطة المرورية لعام 2014/2013 ولضمان تحقيق اعلى قدر من الانسيابية في حركة المرور على جميع الطرق ولتوفير افضل مستوى من السلامة المرورية خلال فترات الصباح والمساء وتحديدا في اوقات ذهاب وعودة الموظفين والموظفات بوزارات الدولة ودوام طلبة الكليات والجامعات والمدارس الحكومية والخاصة».

وطالبت الهاشم افادتها بسبب عدم تعاون وزارات الدولة والجهات المعنية التابعة لكم مع وزارة الداخلية بهذا الخصوص وسبب عدم الرد على وزارة الداخلية من قبل الوزارات والجهات المعنية والاجراءات القانونية التي اتخذها وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء مع ديوان الخدمة المدنية مع تزويدي بنسخة من هذه الاجراءات، وهل توجد خطة تنفيذية من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء لمعالجة ما ذكر في المنشور من قبل وزارة الداخلية؟، راجين تزويدنا بنسخة من هذه الخطة والجدول الزمني لتنفيذها.

صفاء الهاشم

قال إن التخطيط الحكومي يعتمد على الحلول المؤقتة

الحويلة يدعو إلى إيجاد حلول جذرية لمعالجة أزمة القبول في الجامعة والتطبيقي

دعا رئيس لجنة الشؤون التعليمية البرلمانية النائب د.محمد الحويلة، الحكومة الى ضرورة ايجاد معالجة جذرية لازمة القبول في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي ، والنظر للكم الهائل من مخرجات التعليم الثانوي، المهددين بالحرمان من التحصيل الجامعي بسبب عجز الدولة عن ايجاد لحل لمشكلة القبول في الجامعة والتطبيقي، مستطردا بالقول: كفانا حلولا مؤقتة كما يحصل في كل عام.

وقال د.الحويلة في تصريح صحافي ان هناك عوامل أدت لتفاقم هذه القضية، لعل أهمها التخطيط الحكومي الذي بات يعتمد على الحلول المؤقتة، والمطلوب في هذا الصدد نظرة شمولية لحل القضية، كما لا يجوز ان تكون هذه الحلول على حساب نوعية التعليم وكفاءة الخريجين، مؤكدا ضرورة ان تكون هناك دراسة لإعادة النظر في تنظيم البيت الجامعي بالاضافة للتخطيط السليم حتى يكون لدينا بالفعل جيل منتج وقادر على تحمل مسؤولياته لأن هذا الجيل هو الذي سيدير البلد مستقبلا، وعلى ذلك لا بد ان تكون هناك حلول جذرية لهذه الأزمة.

وطالب الحويلة الحكومة بوضع هذه القضية في سلم أولوياتها خلال المرحلة القادمة ووضع جدول زمني لحلها بالتعاون مع السلطة التشريعية، معربا عن أمله ان يتم طي ملف هذه القضية نهائيا في أسرع وقت، حيث انها أصبحت هاجسا كبيرا لدى الأسر الكويتية قبل الطلبة انفسهم حيال مستقبل أبنائهم، في ظل صعوبة حصولهم على فرص تعليمية داخل الكويت لتجنب الوقوع فريسة لبعض الجامعات الخاصة أو الاضطرار إلى السفر للخارج، وتحمل مصاعب الغربة لاستكمال دراستهم.

وأكد الحويلة انه آن الأوان لإنشاء عدد من الجامعات الحكومية وهذا ما تدفع به اللجنة التعليمية ومن ضمن أولوياتها وهو قانون انشاء الجامعات الحكومية ليجد أبناء الكويت الفرصة للحصول على تعليمهم الجامعي داخل الكويت، رحمة بهم وبذويهم.

ووصف الحويلة الوضع بأنه أمر محزن، بل مخيف ان يصل الأمر في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي الى فقدان القدرة على التخطيط أو التحضير لمخرجات التعليم الثانوي لاستقبال العام الجامعي الجديد، وأشار الحويلة الى اتصال دار بينه وبين د.نايف الحجرف وزير التربية ووزير التعليم العالي صباح الثلاثاء اكد الوزير خلاله أن القضية المثارة محل اهتمام الوزارة بجميع قياداتها، وقد وعد الحجرف الحويلة بالوصول الى حلول خلال 24 ساعة.

واختتم تصريحه قائلا: اننا في بلد - ولله الحمد - من أغنى بلاد العالم وعندنا وفرة مالية وأيضا هناك وفرة من المعلمين الأكاديميين المخلصين المحبين لهذا البلد وهناك مساحات شاسعة في البلد، فما معوقات إنشاء جامعة حكومية ثانية وثالثة لتفادي هذه الأزمة وأخذ البلد الى التنمية الحقيقية.

د.محمد الحويلة

جمعية الصليبية التعاونية

اعلان عن عقد اجتماع الجمعية العمومية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١

يسر مجلس إدارة جمعية الصليبية التعاونية دعوة السادة المساهمين البالغين من العمر (٢١ عاماً فأكثر) بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية والمساهمين في الجمعية حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقده يوم **الاثنين** الموافق ٢٠١٣/٩/١٦ في تمام الساعة الرابعة عصراً بمدرسة عبدالله النوري الابتدائي بنين قطعة ١٠، وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الاجتماع لمدة نصف ساعة ليصبح قانونياً بحضور ٢٥ عضواً.

(وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالي)

١- اعتماد التقرير الاداري عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١.
٢- اعتماد تقرير مراقب الحسابات والميزانية العمومية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١.
٣- تعيين مراقب حسابات للسنة المالية ٢٠١٣ وتحديد أتعابه.

ملاحظات هامة:

١- لحضور اجتماع الجمعية العمومية يجب على كل مساهم إحضار البطاقة المدنية الأصلية أو شهادة لمن يهمه الأمر من المعلومات المدنية ولن تعتمد صورة عنها.
٢- على السادة المساهمين وغير مستكملين لملفاتهم ضرورة مراجعة الإدارة خلال الدوام الرسمي لاستكمال ملفاتهم.
٣- على المساهمين الذين لم يصلهم كتيب الميزانية عن طريق البريد مراجعة الإدارة لاستلام نسخة من الكتيب.

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الادارة

الصالح يشيد بإعلان «الدفاع» التنازل عن الأراضي للرعاية السكنية

خليل الصالح

أثنى النائب خليل الصالح على إعلان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح بان وزارة الدفاع مستعدة للتنازل عن الأراضي لمصلحة مؤسسة الرعاية السكنية في المطلاع وغرب عبدالله المبارك على ان تخصص جزءا من المشروعات لمنتسبي الجيش.

وقال الصالح في تصريح صحافي ان هذه الخطوة الصائبة من قبل وزير الدفاع والتي تنم عن بعد نظره وجديته في تلمس هموم المواطنين ومد يده لكل ما فيه مصلحة المواطن هي إضافة للخطوات الإيجابية السابقة التي يخطوها معالي الوزير في الاتجاه الصحيح متمنيا له السداد والتوفيق، وفي الوقت ذاته دعا الصالح وزارات الدولة المعنية بقضية الاسكان الى ان تبادر هي ايضا مبادرة وزارة الدفاع للعمل بشكل جاد وسريع لحل هذه القضية المؤرقة.

قويعان: «الصحية» ناقشت قوانين ذوي الإعاقة والحضانة العائلية

د. حسين قويعان

اجتمعت لجنة الشؤون الصحية لمناقشة التعديلات المقدمة على قوانين حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والهيئات الرياضية (اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية). وقال رئيس اللجنة حسين قويعان إن اعضاء اللجنة بحثوا التعديلات واتضح ان كل التعديلات سبق اقرارها من خلال مراسيم ضرورة أو من خلال التعديلات النيابية في المجالس السابقة، لذا لم يتم التطرق لاي تعديل.

من جانب أخرى اشار قويعان الى ان اللجنة انتقلت الى مناقشة قانون الحضانة العائلية، الا انه لم يتم استكمال النقاش واتخذ قرار ارجاء مناقشته الى وقت لاحق لبحث التعديلات المقدمة عليه. وكشف قويعان أن اللجنة كان من المفترض ان تبحث مع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله خطة الطوارئ الا ان العبدالله اعتذر، واتفقنا على تأجيل الاجتماع لوقت لاحق.

العدواني: ذكرى تسير في الطريق الصحيح

عبدالله العدواني

وصف النائب عبدالله العدواني اعلان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل انشاء الهيئة العامة للرعاية الاجتماعية بالخطوة الصحيحة لتفعيل بعض قطاعات الوزارة وتفكيكها الى هيئات تساعد القائمين على الوزارة للارتقاء بالعمل وتذليل الصعوبات، معتبرا هذا الامر نهجا تطويريا يحسب لصالح الوزيرة ذكرى الرشيدي التي تعمل بصمت ولديها رؤية تطويرية للوزارة ككل. وقال العدواني في تصريح صحافي ان قطاع الرعاية الاجتماعية يجب ان يتحول الى هيئة لتطوير اعماله، مشيرا الى ان الوزارة تضم قطاعات كبيرة ومهمة ولها ارتباط واسع بمؤسسات الدولة ووزاراتها الامر الذي استدعى القائمين الى تحويل بعض قطاعاتها المهمة الى هيئات. ورأى العدواني الحاجة الى الاهتمام بقطاع المساعدات وإيجاد آلية جديدة لمتلقي الرعاية الاجتماعية تمكنهم من العيش الآمن وتوفير كل الاحتياجات المالية لهم، مشيرا الى انه سيتقدم باقتراح لإيجاد محفظة مالية يصرف منها على المحتاجين والأسر المتعففة والتي تعاني من الديون وفق آلية تحفظ لهم كرامتهم وتعينهم على الاعباء المالية المتزايدة.

منح المتقاعدين مكافآت مالية أسوة بالعسكريين وموظفي النفط

الكندري: قرار مجلس الوزراء الإحالة الى التقاعد لمن خدم 30 عاماً يضر الموظفين والأسر الكويتية

طالب النائب د.عبدالكريم الكندري مجلس الوزراء بإيقاف العمل بالتوجيهات التي تقضي بإحالة كل من بلغت خدمته ثلاثين عاما إلى التقاعد، لمزيد من الدراسة، بالاضافة إلى منح المحالين مكافآت مالية أسوة بما هو معمول به مع العسكريين وموظفي القطاع النفطي.

وأوضح النائب د.الكندري أن تطبيق قرار الإحالة إلى التقاعد بهذه السرعة فيه إضرار كبير على الموظف وأسرته لأنه لم يعط أي مهلة لتسوية التزاماته المالية كونه يستلم راتبه كاملا، وفي غضون أقل من شهرين سيفقد وبشكل مفاجئ الجزء الكبير منه بإخراجه للتقاعد، مما سيسبب الإرهاق على كاهل الأسرة بالكامل التي كانت تعيش في وضع اجتماعي مريح لتدخل بإضطراب مالي بسبب تقاعد رب الأسرة.

وطالب النائب د.الكندري بمنح المتقاعدين من الوظائف العامة مكافآت مالية أسوة بالعسكريين والعاملين في القطاع النفطي، أولا من باب العدالة والمساواة التي كفلها الدستور، وثانيا لضمان العيش الكريم لمن أمضى من عمره 30 عاما في خدمة هذا البلد المعطاء.

وختم النائب د.الكندري بالقول: أن تجديد الدماء في الوزارات أمر مطلوب لكن هذا لا يكون أيضا على حساب الآباء والأمهات وأرباب الأسر فمن الواجب أن تكرم الحكومة هؤلاء على سنوات خدمتهم للكويت لا أن تتسبب بالضرر لهم ولعوائلهم بتطبيق هذه التوجهات دون دراسة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية على المشمولين بالقرار.

د.عبدالكريم الكندري

الحريجي يشيد بقرارات الجراح إعادة العسكريين إلى وظائفهم في «الدفاع»

تقدم مراقب مجلس الأمة النائب سعود الحريجي بخالص التهاني القلبية وأسمى آيات الاعزاز وبأصدق المشاعر مقرونة بأطيب التمنيات إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد سائلا المولى عز وجل ان يحيط سموه ويديم عليه نعمة الصحة والعافية، ومشيدا بنظرة سموه الثاقبة التي تعودناها دائما في ظل القيادة الحكيمة والرشيدة ولسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ولسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ولنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح على تقديم كل غال ونفيس لمصلحة الكويت وأهلها.

وفي تصريح صحافي قال الحريجي ان القرارات الأخيرة لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح الاخيرة تجاه اخوانه من العسكريين والتي كان لها الاثر الطيب والايجابي في نفوسنا جميعا ورفع المعاناة عنهم بإعادتهم لوظائفهم وتمديد اقامتهم في المساكن المفتوحة لهم واستعداد الوزارة الموقرة المبكر لحملة الحج الخاصة بمنتسبي وزارة الدفاع وضم ذوي الشهداء لها هو بداية للنهج السليم نحو الاصلاح والسير قدما نحو غد افضل لنا جميعا.

واضاف الحريجي ان مثل هذه الظروف التي تمر بها المنطقة تتطلب منا التكاتف جميعا لمصلحة وطننا الغالي ودعم قواتنا المسلحة البواسل نظرا لجهودهم الحثيثة في الحفاظ على امننا جميعا فهم حماية هذا الوطن المعطاء الطيب، واننا لندعو المولى عز وجل ان يوفقهم في اداء المسؤولية الكبيرة التي انيطت بهم في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير وسعيا لمواصلة تعزيز وترسيخ ما ينعم به بلدنا من نهضة وتقدم وأمن واستقرار وتوفير الحياة الكريمة للشعب الكويتي.

وأوضح الحريجي أن الشعب الكويتي على علم بالجهود التي تبذلها الوزارة في هذه الظروف الصعبة وأن قواتنا المسلحة فضلت ان تواكب تلك المتغيرات بفلسفة امنية جديدة تهدف لرفع كفاءتها القتالية وان تطور اداءها وايمانها برسالتها العظيمة وهي تحقيق الأمن وتجسد ذلك بتوجيهات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح بتقليل العقبات التي تواجه العسكريين وتقديم كل ما هو مشروع ومتاح لراحتهم ليتمكنوا من تقديم واجبهم تجاه وطنهم وشعبهم لنفخر بادائكم وعملكم الدؤوب لمصلحة وطنكم.

وفي ختام تصريحه الصحافي تقدم الحريجي بالشكر والتقدير لدرع الامة الواقية الحصينة قائلا «نعدكم بإذن الله اننا سنكون عونا لكم ولمطالبكم المشروعة، دمتم درعا واقية حامية لبلدكم وشعبكم وحفظ الله وطننا الغالي واهله الأوفياء»

سعود الحريجي

استفسر عن اسم المشرفة المسؤولة عن الفقيدة

العدساني يسأل ذكرى عن وفاة نزيلة دار الرعاية الاجتماعية

وجه النائب رياض العدساني سؤالا الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي، قال في مقدمته: فقد نشرت الصحف خبر وفاة «ريم محمد» البالغة من العمر 21 عاما وهي في عمر الزهور التي كانت من نزلاء دور الرعاية التابعة لوزارة الشؤون عقب خروجها من المجمع في وقت متأخر بالرغم من الحراسة الدائمة على الابواب والاخصائيات والمشرفات اللاتي من المفترض تواجدهن دائما، وعثور رجال الأمن على جثة الفتاة في احدى مناطق العاصمة عقب اصابتها في حادث مروري ونقلها الى مستشفى الصباح.

وطالب العدساني تزويده بالاجراءات التي قامت بها الوزارة بعد اعداد التقرير بتاريخ 2006/12/17 لاجتماع اللجنة الفنية الطارئة «السادس» لعام 2006 عن الفتاة ريم؟ وقال ان المادة 50 بند رقم 4 تنص على انه لا يجوز السهر خارج البيت او الدار حتى ساعة متأخرة من الليل، وبند رقم 7 ينص على عدم القيام بزيارات خارجية دون علم الدار او البيت، من الذي سمح لها بالخروج من المجمع؟ وتنص المادة 50 بند 8 تنص على انه عدم شراء او استئجار سيارة دون علم الدار، من اين تحصلت الفتاة على تلك الموافقة؟ يرجى تزويدي بنسخة من موافقة الدار على استئجار السيارة للفتاة.

فهل طبقت هذه القواعد كاملة على تحركات نزيلة الدار المغفور لها «ريم محمد» خلال الثلاثة ايام السابقة على وقوع الحادث المروري الذي كانت ضحيته، اي السابقة على يوم السبت 2013/8/31؟، وما هو اسم المشرفة «أو المشرفات» التي كانت مسؤولة عن «ريم» في تحركاتها خروجا من الدار وعودة اليها خلال الايام الثلاثة السابقة على وقوع الحادث؟، وفي اي يوم وساعة تم اخطار المسؤولين في الدار بوقوع الحادث المروري، ومن هو المسؤول الذي تلقى هذا البلاغ؟ وفي اي يوم وساعة بدأ المسؤولون في الدار الاتصال بالمخفر للتحري عن حقيقة ما حدث، وما الاجراءات التي اتخذتها المسؤولون في الدار عندما تحقق لهم ان المتوفاة في الحادث احدى نزيلات الدار؟ وهل اجرت الوزارة تحقيقا حول ملابسات الحادث ومبررات وجود النزيلة «ريم» خارج الدار عند وقوع الحادث مساء يوم السبت 2013/8/31، وهل كان وجودها خارج الدار في هذا الوقت المتأخر بإذن من الدار ام من دون اذن ومن اعطاها هذا الاذن مع تزويدي بصورة من اوراق هذا التحقيق والقرارات التي اتخذتها الوزارة او دار الرعاية في هذا الشأن؟

رياض العدساني